

المحاضرة الثانية: المعلومات والوثائق الضرورية لعملية تقييم المؤسسة

ينبغي قبل القيام بعملية التقييم جمع عدد كبير من الوثائق والمعطيات التي تستخدم كمعلومات تفيد العملية، وذلك لتكوين صورة عامة عن وضعية المؤسسة لمعرفة ماضيها وقدراتها في المستقبل، إن اعداد وتجميع هذه الوثائق والمعلومات من شأنه أن يسهل عملية التقييم، فضلا عن مساعدته في التقليل من التكاليف المترتبة عن هدر الوقت.

1. الوثائق والمعلومات المحاسبية

تعد الوثائق والمعلومات المحاسبية من أهم مصادر المعلومات في المؤسسة والتي بني عليها نظامها المعلوماتي ومن ثم تتخذ على إثرها القرارات التي يصدرها المسؤولون، بحيث تتمثل هذه الوثائق أساسا في الميزانيات والملاحق وجدول حسابات النتائج.

1.1. الميزانية: توضح الميزانية الذمة المالية للمؤسسة في زمن محدد عادة ما تكون نهاية السنة، حيث تظهر فيها التزامات المؤسسة تجاه دائنيها واتجاه مؤسسيتها كما تظهر فيها حقوقها المتمثلة في الاستثمارات والمخزون والذمم، وبالتالي تعبر الميزانية عن المركز المالي الإجمالي للمؤسسة.

1.2. جدول حسابات النتائج: يوضح هذا الجدول كل الأعباء والنواتج التي تتعلق بنسبة معينة بالإضافة إلى أرصدة التسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة/ نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال ونتيجة الدورة قبل الضريبة وبعدها.

1.3. الوثائق الملحقة: تتمثل الوثائق الملحقة في الجداول المبنية في النظام المالي المحاسبي بعد جدولي الميزانية وحسابات النتائج والتي تبدأ من جدول حركة الذمة المالية إلى جدول المعلومات المختلفة، وتعتبر هذه الجداول مفصلة ومكاملة لجدولي حسابات النتائج والميزانية، وعليه فهي تشكل موردا إضافيا للمعلومات التي تساعد مختلف الأطراف في التعرف على وضعية المؤسسة.

تساعد القوائم المالية الختامية الخبير المقيم بمعلومات عن ماضي المؤسسة وطبيعة نشاطها، وكذلك معرفة أصولها وأدائها الاقتصادي من خلال نتائجها المحققة، لكن مع ذلك تبقى غير كافية لاعتمادها على التكلفة التاريخية في التسجيل والتي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مما يتطلب من الخبير القيام ببعض الإجراءات والتعديلات التي تجعل المعطيات أكثر تعبيراً عن الواقع.

1.4. التصريحات الجبائية: يترتب عن مزاوله نشاط المؤسسة مجموعة من المستحقات لفائدة مصلحة الضرائب، ولذلك نجد أنها تقوم بملء استثمارات شهريا وسنوياً تصرح فيها بمختلف الضرائب والرسوم التي على عاتقها. تفيد

التصريحات الجبائية الخبير في معرفة نتائج المؤسسة وذلك لثلاث سنوات على الأقل لتتيح له معرفة إمكانياتها من خلال تطور رقم أعمالها وحجم مبيعاتها وكذلك تطور نتائجها التي تعكس تحسن أدائها أو العكس.

عموما تتيح التصريحات الجبائية والوثائق المحاسبية الخبير تتبع نشاط المؤسسة بصورة ديناميكية.

5.1. مراجعة الحسابات: إن نظام المعلومات المحاسبي لأي مؤسسة معرض لأخطاء وهفوات عند تشغيله من طرف الأفراد القائمين عليه عن أو دون قصد، لذا ينبغي كشفها والتخلص منها لضمان خلوه من أي تشوهات قد تؤثر في صدق وحقيقة المعلومات المتولدة عنه، لهذا الغرض كان لزاما إجراء رقابة على هذا النظام والتي من بينها المراجعة الخارجية والتي يقوم بها محافظ الحسابات، حيث يقوم بمطابقة مدى مصداقية وتنظيم الحسابات من خلال مراجعة وتدقيق الحسابات، تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

يتم اختيار محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة للمساهمين التي يكون ملزما أمامها برفع تقرير مفصل في نهاية مهمته، يوضح فيه إلى نتائج تدخله والتأكد على مدى مصداقية وسلامة الميزانيات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة.

تعد مراجعة الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية وسيلة فعالة لتقويم نظام المعلومات المحاسبي وتضفي صفة المصداقية على المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يجعل من اطلاع الخبير على آخر تقرير لمحافظ الحسابات من الأهمية بما كان، للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة التي تسمح بالتقييم الجيد والموضوعي.

2. الوثائق الأخرى

تعتبر الوثائق والمعلومات المحاسبية غير كافية لوحدها لتزويد بالمعلومات الضرورية عن مختلف أصول المؤسسة وأنشطتها، لذلك ينبغي توفير مجموعة أخرى من الوثائق والمعلومات التي تساعد في تدعيم الوثائق المحاسبية وتمدنا بمعلومات أكثر تفصيل والتي يمكن أن نورد بعضها في الآتي:

- آخر محضر للجمعية العامة.
- تاريخ آخر مراقبة ضريبية ونتائجها.
- مخططات الأراضي والمباني بالتفصيل (عقود ملكيتها، طبيعة استغلالها فيما اذا كانت مؤجرة أو مملوكة).
- آخر خبرة تأمينية إن وجدت.
- جرد تجهيزات الإنتاج أو على الأقل الأساسية منها مع تحديد عمرها.
- قائمة تتضمن مساهمات الشركة بالقيم في فروع أخرى مع الهيكل التنظيمي للمجموعة وذلك في حالة جردها.
- أهم الاتفاقيات التقنية المبرمة.

- قائمة بالعلامات وبراءات الاختراع التي تمتلكها المؤسسة وتلك التي اشترتها من أشخاص خارجيين.
- عقود السلفات السابقة، رهون العقارية وrehون الجيازية.
- عقود التأجير والقروض التجارية.
- قائمة المنتجات وأسعارها.
- توزيع رأس المال الاجتماعي.
- القانون الأساسي للشركة.
- مكونات الحافظة المالية للمؤسسة.
- الهيكل التنظيمي للتوظيف.
- العقود التجارية.
- كل الوثائق التي يراها المسيرون ضرورية لتقييم المخاطر والإمكانيات التي تخص المؤسسة بالإضافة إلى نوعية التسيير (الموازنات والمخطط التقديري بالخصوص).
- قائمة لفروع المؤسسة إن وجدت.

3. الزيارة الميدانية للمؤسسة

تبقى مختلف المعلومات التي تطرقنا لها مجرد معلومات مستخرجة من وثائق، فهي غير كافية لوحدها من أجل مساعدة الخبير للخروج بدراسة مفصلة، دقيقة وموضوعية عن وضعية المؤسسة، خاصة تلك المتعلقة بموجودات المؤسسة (الاستثمارات المادية)، ولكي يستطيع الخبير تدراك هذا النقص وقصد مطابقة ما هو مبين في الوثائق بما هو موجود في أرض الواقع، عليه القيام بزيارة ميدانية للمؤسسة سواء لوحده أو رفقة خبراء مختصين (مهندسين، تقنيين، خبراء عقاريين... الخ) يساعدهم كلما دعت الضرورة لذلك وتشمل هذه الزيارة المقر وجميع فروع وورشات المؤسسة، قصد معاينة مختلف أصولها، كملاحظة مدى توفير البنية التحتية داخل المؤسسة وفي محيطها، خاصة فيما يتعلق بوسائل الدخول إلى المصنع، النقل، توفير الغاز، الماء، الكهرباء، قنوات الصرف الصحي وغيرها، لأنها تساهم في رفع من قيمة المؤسسة وغير ذلك من معايير على مستوى الميداني.

4. مصادر المعلومات للمؤسسات المدرجة في البورصة

تختلف المؤسسات المسعرة بحكم وضعيتها الخاصة عن المؤسسات الأخرى من حيث تداول أسهمها في السوق المالي (البورصة)، لذلك تختلف المعلومات المستقاة عما سبق من حيث مصدرها، ويمكن استفاؤها من خلال آراء المحللين الماليين المعتمدين.